الفصل الثانى

وزارة الانتخابات

الوزارة الكبرى وكيف تألفت – اشتراكى فيها – الوزير ليس موظفاً – استقرار الطمأنينة وزوال القمصان الزرقاء – الوزارة والبرلمان – الملك يعقد قرانه – حل مجلس النواب – تنظيم الحملة الانتخابية – رئيس الوزارة يفتتحها فى القاهرة – حفلة شبين الكوم والحفلات التى تلتها – صلة الحكومة بالشعب – نتيجة الانتخابات – استقالة الوزارة – متاعب محمد محمود (باشا) فى تأليف وزارة جديدة – استمرار هذه المتاعب بعد افتتاح البرلمان – مركزى فى الوزارة الجديدة .

بينما كانت المحادثات تجرى بين على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى ومكرم عبيد (باشا) وزير المالية وسكرتير الوفد ، للتغلب على الأزمة التى نشأت حول تعيين أعضاء الشيوخ ، كانت الاتصالات تجرى بين رئيس الديوان ومحمد محمود (باشا) زعيم المعارضة فى مجلس النواب ، كيما يؤلف وزارة تخلف وزارة النحاس (باشا) وتنفذ سياسة غير سياستها . ولم يطالعنى محمد (باشا) بأمر هذه الاتصالات ، فقد أقللت من ترددى على داره بعد الذى كان من تقديم استقالتى من الحزب ، وحضوره إلى منزل البندارى (بك) ، واعتبارى الاستقالة وما أدى إليها كأن لم يكن منه شىء .

وإننى لفى نادى الحزب مساء الأحد السابع والعشرين من ديسمبر إذ جاء دولته فجلس مع الحاضرين هنيهة ، ثم سألنى إن كانت سيارتى بالباب وطلب إلى أن أصحبه فيها إلى نادى محمد على . فلما كنا فى الطريق قال : إننى سأؤلف الوزارة بعد ثلاثة أيام ، وسيكون لك مكان فيها . وأجبته : أشكرك ؛ ولم يزد الحديث بيننا على هذا . فلما بلغنا كلوب محمد على نزل من السيارة فحييته واستأذنته وانصرفت إلى منزلى .

وأقمت أتردد على نادى الحزب على عادتى وكأن لم يحدث شىء ، وكانت (السياسة الأسبوعية) تصدر صباح الجمعة من كل أسبوع ، وكنت أكتب مقالها الافتتاحى يوم الأربعاء ، وأصحح تجربته الأخيرة صبح الخميس . وذهبت فى موعدى المعتاد من ذلك

اليوم إلى دار الحزب بشارع الشيخ بركات ، فإذا به جماعة من الشباب المتصلين بى يقرءون جذلين ملاحق الصحف التى أذاعت إقـالة الوزارة الوفدية ، وعهد الملك إلى محمد محمود (باشا) بتأليف الوزارة الجديدة . ولقد أخذوا يسألوننى عن أعضاء هذه الوزارة ومن يكونون ، فأجبتهم بأننى لا أعرف شيئاً مما يسألون عنه ، وأنهم سيأتيهم النبأ اليقين عما قليل . وطلبت تجربة مقالى وأخذت أصححه تمهيداً للإذن بطبعه .

وما كان لى أن أجيب هؤلاء الشبان بغير ما أجبتهم به . ما كان لى بطبيعة الحال أن أذكر لهم أننى سأكون وزيراً ، أو أن محمد (باشا) طلب إلىّ قبل ذلك بأيام ، فذهبت إلى حلوان وقابلت صديقى بهى الدين بركات وأقنعته بقبول الاشتراك فى الوزارة ، أو أن الرأى مستقر على أن تكون الوزارة وزارة كبرى (Un Grand Ministére) ، أو أننى حضرت اجتماعاً بنادى محمد على مع محمد (باشا) محمود ولطفى (باشا) السيد لإقناع عبد العزيز (باشا) فهمى بالاشتراك فى هذه الوزارة الكبرى التى ستضم معهم صدقى (باشا) وعبد الفتاح يحيى (باشا) . ما كان لى أن أذكر شيئاً من هذا وأنا أعلم أن الرأى فى هذه الأمور قد يتغير فى الساعة الأخيرة ، وأنه إذا ساغ للصحفى أن يذكر ما يبلغه من أنباء يحتاط فى إيرادها ما شاء الاحتياط ، فلم يكن يجوز لى يومئذ أن أسلك هذا المسلك وأنا أقدر أننى سأدعى للاشتراك فى الوزارة بعد سويعة أو سويعات .

وأكببت على مقالى أصححه ، وإننى لأراجع فقراته الأخيرة إذ دق التليفون يدعونى إلى منزل محمد محمود (باشا) . وشكرت للشبان تهنئتهم ، وتركتهم إلى حيث دعيت ، ودخلت الصالون الكبير فألفيت أعضاء الوزارة الجديدة ومن بينهم صديقى كامل البندارى (بك) ، فذكرت لمرآه يوم استقالتنا معاً من الحزب وحضور محمد (باشا) إلى منزله ، واعتبارنا الاستقالة وما أدى إليها وكأن لم يكن منه شىء ، وقدرت لمحمد (باشا) سعة صدره وعدم تأثره بما حدث وحرصه على أن نعاونه فى المهمة التى ألقيت على عاتقه بتأليف الوزارة .

وتألفت الوزارة الكبرى ، واشترك فيها إسماعيل صدقى (باشا) وعبد الفتاح يحيى (باشا) من رؤساء الوزارة السابقين ، ولطفى السيد (باشا) وعبد العزيز فهمى (باشا) وحافظ رمضان (بك) رئيس الحزب الوطنى ، وأحمد محمد خشبه (باشا) الذى ترك الوفد من عشر سنوات وانضم للأحرار الدستوريين ، ومراد وهبه (باشا) المستشار بمحكمة النقض ، وحلمى عيسى (باشا) رئيس حزب الاتحاد ، وحسن صبرى (باشا) الذى لم يشترك حياته فى حزب من الأحزاب ، وطائفة من الشبان الذين كانوا فى مثل سنى .

ورفع محمد (باشا) إلى الملك كتاب تأليف الوزارة يذكر فيه أن : « خير البلاد معقود بأن يكون الدستور أساس الحكم ، على أن تسود الروح الدستورية الصحيحة فى ظله ، فتتعاون السلطات لخير البلاد ، وترعى الحريات العامة ، وتوجه الجهود جميعها للمصلحة العامة .

« لذلك يسعدنى أن أؤكد بين يدى جلالتكم العهد بأن الوزارة التى أتشرف بتأليفها ستجعل رائدها العمل بتلك الروح ، وهى تدرك حق الإدراك أن البلاد فى أشد الحاجة إلى الاستقرار والسكينة والعمل الهادئ المنتج ، وأن المسئوليات الجسام التى تضطلع بها الحكومة فى حياة البلاد الداخلية أو الخارجية فى الظروف الحاضرة تقتضى سياسة قومية تقوم على تآلف القلوب وتوحيد الجهود ، ولن يكون ذلك إلا إذا أمن كل فرد على حريته واستمتع بها فى حدود القانون ، وجرى العدل فى تطبيق القانون وتنفيذه ، وبذلك يستطيع كل أن يؤدى واجبه فى هدوء وطمأنينة » .

وصدر المرسوم بتأليف الوزارة وقد عين فيه وزراء أربعة بلا وزارة هم : عبد العزيز فهمى (باشا) ، ولطفى السيد (باشا) ، وحافظ رمضان (باشا) ، وأنا . وعين إسماعيل صدقى (باشا) وزير دولة كذلك وأسندت إليه وزارة المالية . وأقسم الوزراء اليمين بين يدى الملك بعد الظهر من ذلك اليوم : يوم الخميس ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ .

ودعينا لصلاة الجمعة مع الملك بمسجد القبة فى اليوم التالى .

هذه هى المرة الثالثة التى يتغير فيها اتجاه حياتى تغيراً جوهرياً منذ بدأت حياتى العملية. اشتغلت بالمحاماة من شهر ديسمبر سنة ١٩١٢ ، واشتغلت بالصحافة من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وكنت أكتب فى الصحف وأؤلف الكتب منذ كنت طالباً بالحقوق . وها أنا ذا أبدأ حياة جديدة هى حياة الوزير ، وأبدأها وزير دولة فى وزارة الداخلية .

على أننى لم أتهيب هذه الحياة الجديدة ما تهيبت المحاماة ، ثم ما تهيبت الصحافة .

ويرجع ذلك إلى سببين ، أولهما : ما مرّبى إلى هذه السن من تجارب الحياة مما جعلنى أنظر إلى كل ما يواجهنى فى الحياة مطمئناً ، مقتنعاً بالقدرة على اجتيازه فى سلام وطمأنينة ما توافرت لى سلامة الجسم وراحة الضمير . والثانى : أننى لم أكن أضطلع بعبء الوزارة منفرداً بتبعاتها انفرادى بتبعات المحاماة أو بتبعات رياسة التحرير ، بل كنت زميلا لخمسة عشر وزيراً يحملون معى عبء المسئولية ، وكنت وزير دولة لا تحدد مسئوليتى بوزارة بعينها ، وكنت وزير دولة مع زملاء ثلاثة أعلى منى سناً وأكثر تجربة فى الحياة .

لماذا عينت وزير دولة ، ولم تسند إلى وزارة خاصة ، كما أسندت وزارات بذاتها إلى من

كانوا فى مثل سنى من سائر الوزراء ؟

لم أعرف لذلك سبباً أول الأمر . وكل ما قيل لى إن محمد محمود (باشا) حرص على أن أكون معه فى وزارة الداخلية ليتفرغ ما استطاع لشئون الرياسة . ثم علمت من بعد أن هذا المنصب الذى ألقيت إلىّ أعباؤه كان مقصوداً إسناده إلى حلمى عيسى (باشا) بوصفه رئيساً لحزب الاتحاد أسوة بحافظ رمضان (باشا) رئيس الحزب الوطنى ، وأننى كنت سأتولى وزارة الأوقاف . وأراد حلمى (باشا) أن يتولى وزارة بذاتها فأسندت إليه الأوقاف . وقد دلت الحوادث من بعد على أن ما حدث من ذلك كان توفيقاً أراد الله به الخير الوفير لى ، فله الحمد جل ثناؤه وتعالت أسماؤه .

انقضى يوم الخميس ، وأصبحنا نهار الجمعة ، وذهبنا إلى المسجد نصلى مع الملك هناك علمت أن فرق القمصان الزرقاء التى تألفت فى ظل الوزارة الوفدية لم يبق لها أثر ، وأن الأماكن التى كانت تدرب فيها قد خلت فلم يبق لواحد من أصحاب هذه القمصان فيها وجود ، وأن الهدوء شامل أرجاء الدولة جميعاً وكأن لم تكن فى البلاد إلى صبح الأمس وزارة وفدية ، وأن ما كان البعض يتحدث عنه من قيام الثورة والاضطراب ومن الدماء تسيل فى الشوارع ، إنما كان حديث خرافة . ولم أعجب لما سمعت من ذلك ولم يعجب له غيرى . فقد كنا جميعاً نعلم أن الحكومة كانت تنفق على فرق القمصان الزرقاء من المصروفات السرية . أما وقد أيقن أفراد هذه الفرق أن مرتباتهم انقطع مصدرها ، وأنهم يجب أن يلتمسوا لكسب العيش وسيلة أخرى ، فقد انصرفوا يلتمسون هذه الوسيلة ، شأنهم شأن كل مأجور على عمل لا يصدر فى القيام به عن إيمان ثابت فى نفسه . وكيف تريد لهذه العصابات من شذاذ الآفاق أن يؤمن أفرادها بشىء غير مصلحتهم الذاتية العاجلة ، يقتضونها وهم فى أمن وطمأنينة بحماية الحكومة لهم من ثورة الرأى العام بهم واعتدائه عليهم ؟ ! فإذا زايلتهم الطمأنينة ، وفاتهم النفع العاجل ، تفرقوا شذر مذر ، ولم يبق لتشكيلاتهم من أثر .

وقضيت الصلاة فدعينا على أثرها إلى قصر القبة لتناول طعام الغداء على المائدة الملكية . وكانت الجمعية العامة لنقابة المحامين مجتمعة يومئذ بدار محكمة الاستئناف بميدان باب الخلق (ميدان أحمد ماهر باشا الآن) ، لانتخاب أعضاء يحلون محل من انتهت مدتهم ، ولانتخاب نقيب المحامين لذلك العام . وقد ألف الناس إلى يومئذ ، ومنذ نشب الخلاف بين سعد زغلول (باشا) وعدلى يكن (باشا) فى سنة ١٩٢١ ، أن تسفر هذه الانتخابات عن أغلبية وفدية ساحقة إن لم تسفر عن إجماع كامل ، وأن يكون النقيب وفديًّا . لهذا بقينا فى

قصر القبة ننتظر نتيجة هذه الانتخابات بصبر نافد ، اقتناعاً منا بأن لهذه النتيجة دلالة كبرى على اتجاه الرأى العام . فهؤلاء المحامون المجتمعون اليوم بمحكمة الاستئناف قد جاءوا إلى القاهرة من أرجاء مصر كلها ، وهم على اتصال وثيق بالجمهور بحكم عملهم ، فإذا تغير اتجاههم كان ذلك دليلا على تغير اتجاه الرأى عند الجمهور نفسه .

ولا تسل عن اغتباطنا حين علمنا أن الانتخابات تمت فأسفرت عن أغلبية لغير الوفديين ، وعن انتخاب محمد على علوبه (باشا) نقيباً للمحامين . فقد كانت هذه النتيجة حجة قائمة عندنا على انصراف الرأى العام عن الوفد وعن النحاس (باشا) ، داعية بذلك إلى اطمئناننا على استتباب السكينة والأمن فى البلاد .

وجلسنا إلى المائدة نتناول الغداء ، فكان مجلسى إلى جانب أحمد محمد حسنين (بك) الأمين الأول للملك . وكانت تجمعنى بحسنين (بك) صلة قديمة ترجع إلى سنة ١٩٢٥ حين عودته من رحلته فى الصحراء وطبعه كتابه عن هذه الرحلة . وقد كتبت يومئذ عنه وعن رحلته وعن كتابه فى جريدة (السياسة) ما أضفى على صلتنا روح المودة ، وإن أبت نظرة القصر وصاحبه للأحرار الدستوريين فيما تلا ذلك من السنين أن تنتقل هذه الصلة إلى مرتبة الصداقة .

فلما استقر بنا المجلس حول المائدة وجه حسنين (بك) إلى الحديث فى ابتسام ، قائلا : لقد رفضت يا صديقى من قبل كل وظائف الحكومة ، وهاأنت ذا قبلتها اليوم ؛ فأجبته ، وقد تولتنى الدهشة : أنا قبلت اليوم وظيفة فى الحكومة ؟ ! كيف هذا ؟ ! قال مداعباً : ألست وزيراً ؟ ! فأجبت دعابته فى جد يخالطه الابتسام : الوزير موظف ؟ كلا يا صديقى ، لم يجل هذا بخاطرى يوماً من الأيام ؛ قال : أليس الوزير رئيساً للموظفين الذين يعملون فى وزارته ؟ قلت : بلى ؛ هو رئيسهم الأعلى . لكنه ليس موظفاً تنطبق عليه لوائح الموظفين . وعمله يختلف عن أعمالهم . عمل الوزير سياسى فى جوهره ، والعمل السياسى محرم على كل موظف . والموظفون مسئولون أمام رؤسائهم . أما الوزير فمسئول أمام البرلمان وأمام الرأى العام . والموظف واجب عليه تنفيذ أمر رئيسه وإن لم يوافق عليه ، وكل ما يملكه أن يدافع عن رأيه وأن يحاول إقناع الرئيس به وأن يثبت هذا الرأى كتابة إن شاء . أما الوزير فواجبه إذا اختلف مع زملائه الوزراء فى السياسة العامة أن يستقيل ، وواجبه أن يستقيل كذلك إذا انعدم التضامن بينه وبين زملائه ، أو خالفه زملاؤه فى وزارته مخالفة تعرقل عمله . شتان بين هذا وبين مركز الموظف وعمله . فأنت يا صاحبى تتهمنى بغير حق . فابتسم حسنين (بك) وقال : هذه نظريات سترى أن العمل لا يجاريها أكثر الأحيان .

أقبل الملك إلى غرفة المائدة فقمنا وقوفاً ثم جلسنا بعد جلوسه وتناولنا الطعام ونحن نستمع إلى ما يقوله جلالته ، ونتبادل فيما بيننا أحاديث نعلق بها على حوادث اليوم .

وبدأ الوزراء عملهم فى مكاتبهم صبح السبت ، وذهبت إلى المكتب الذى أعد لوزير الدولة بوزارة الداخلية . ماذا عساى أن أصنع ؟ وما هو اختصاصى ؟ لم أفكر فى الأمر ، بل تركته لرئيس الوزارة ، فهو رئيس حزبى وهو وزير الداخلية ، وأحسبه لا يستطيع أن يصور هذا الاختصاص قبل أن تصور الوزارة سياستها بعد أن يجتمع مجلس الوزراء لمناقشة هذه السياسة .

على أن حسن فهمى رفعت (باشا) ، وكيل الوزارة ، زارنى غير مرة فى مكتبى وسألنى عما إذا كانت لى رغبة خاصة فى موظفين بذاتهم ألحقهم بالمكتب ، ثم جرت بينى وبينه أحاديث عن وزارة الداخلية وما تتناوله من شئون .

والواقع أننى كنت بحاجة لمن يرشدنى إلى النظام الحكومى والعمل الحكومى وكيف يجرى . فهذه أول مرة فى حياتى أجلس فيها إلى مكتب حكومى أو أتولى فيها عملا من أعمال الدولة . صحيح أن حياتى الصحفية كشفت لى عن كثير مما يجرى بين جدران الدواوين ، لكن ما كشف لى عنه إلى يومئذ لم يكن نظام العمل ، بل كان تصرفات خاصة للوزارة التى أؤيدها أو أعارضها ، لأنقد ما أراه جديراً بالنقد ، وأدافع عما أرى غيرى يعارضه بغير حق .

أما اليوم فقد آن لى أن أقف على خطة العمل ومنهاجه ، والسياسة التى يرتكز عليها ، لأوجه القائمين به ، ولأحملهم تبعاته ، ولأكفل له أن يجرى فى طريق العدل والنفع العام . وهذا اتجاه عملىّ يختلف فى جوهره عن النقد للتقويم وعن المعارضة أو التأييد ، مما كنت أتولاه فى الصحافة ؛ لهذا كنت فى حاجة إلى أن أقف من وكيل الوزارة على الصورة العملية لهذه الحياة الجديدة .

كان حسن (باشا) رفعت صديقاً قديماً ، وكان يعرف وزارة الداخلية معرفة دقيقة لأنه تولى الكثير من وظائفها حتى بلغ منصب وكيل الوزارة ، وتولاه بكفاية وجدارة حقيقين بكل تقدير . وقد كشف لى عن كثير مما يجرى فى وزارة الداخلية . فلما تناول الحديث صلة وكيل الوزارة بالوزير قال : أود أن أذكر لك فى هذا الصدد أن وكيل الوزارة الذى يحب وزيره ويخلص له لا يعرض عليه من التفاصيل ما يستطيع هو أن يتصرف فيه مطمئناً لتصرفه . أما إذا لم يكن بين الوكيل والوزير من الود والثقة ما يجب أن يكون ، فإن وكيل الوزارة يعرق الوزير فى التفاصيل الفنية والإدارية على نحو يجعل عمل الوزير شاقاً إن لم يكن مستحيلا

وانعقد مجلس الوزراء وقررنا تأجيل البرلمان شهراً وفاقاً لحكم الدستور . وكان هذا طبيعياً . فلم تكن هيئة الوزارة من حزب واحد وضع لنفسه خطة ينفذها أول ما يتولى الحكم ، بل كانت أقليتها من الأحرار الدستوريين وكثرتها من المستقلين . لابد إذن من فترة يتبادل أعضاء الوزارة فيها الرأى لتصوير الخطة التى يتبعونها إزاء موقف لم تخف على أحد من الوزراء دقته . صحيح أننا اطمأننا كل الاطمئنان إلى أن الأمور مستقرة والهدوء شامل ، وإلى أن زمام الموقف فى يد الوزارة . ولكن ؛ . . ماذا عسى يكون موقفنا من البرلمان القائم وما عسى يكون موقفه من الوزارة : أترانا نحل مجلس النواب ونجرى انتخابات جديدة ؟ أم ترانا نتقدم للمجلس القائم ولدينا من الرجاء فى تأييده لنا ما يجعلنا نبنى عليه ونتعاون معه ؟

كان هذا موضع تفكير رئيس الوزراء وتفكير مجلس الوزراء كله . صحيح أن بعض الوزراء ، وفى مقدمتهم إسماعيل صدقى (باشا) لم يكونوا يرغبون فى التقدم إلى المجلس القائم ولا كانوا يطمئنون إليه . لكنا قيل لنا إن الدكتور أحمد ماهر يطمع فى أن يضم إليه وإلى النقراشى (باشا) كثرة المجلس ، وأنا نستطيع عند ذلك أن نتقدم إليه . فأما صدقى (باشا) والذين من رأيه فلم يكونوا يثقون بما يقال من ذلك . ولعلهم كانوا يقولون فيما بينهم وبين أنفسهم : إذا صح أن تمكن الدكتور أحمد ماهر وأصحابه من كسب الكثرة فى مجلس النواب وتأييدها له فلا بقاء لهذه الوزارة القائمة ، بل الطبيعى أن يتولى الدكتور ماهر الحكم وأن تنفذ الفكرة الأولى التى كان يدافع عنها الشيخ المراغى . بذا تكون وزارتنا هذه « قنطرة » أريد بها تمهيد السبيل للسياسة التى سبق رسمها . وهذا وضع لا يتفق وكرامة هؤلاء الذين قبلوا المسئولية فى أحرج الأوقات وأدقها .

لعلهم كانوا يقولون هذا فيما بينهم وبين أنفسهم . ولعل رئيس الوزارة نفسه قد جالت بخاطره مثل هذه الفكرة . ولعلهم لم يعلنوها لأن قوة أكبر منهم كانت تؤيد بقاء البرلمان القائم إذا كان ذلك مستطاعاً ، تخلصاً من الالتجاء إلى حل المجلس لأن حله قبل انتهاء مدته بغيض وإن أجازه الدستور . فهو كالطلاق : الطلاق أبغض الحلال إلى الله ، والحل أبغض الحلال إلى الفقه الدستورى .

لكن المجلس الذى أيد وزارة أقيلت لأن الشعب « يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يدها » على تعبير الأمر الملكى بإقالتها — مجلس ذلك شأنه يجب أن يشارك هذه الوزارة فى مصيرها حقًّا وعدلاً . وإقالة الوزارة ليست أقل فى نظر الفقه الدستورى شذوذاً من حل مجلس النواب .

أما أنا فأخذت أفكر ، وأنا وزير دولة بوزارة الداخلية ، فيما يجب أن أقوم به من عمل يؤيد مركز الوزارة . لهذا رأيت أن أدعو مؤتمراً صحفياً أسبوعياً يجمع رجال الصحف ، مصريين وأجانب ، على اختلاف ألوانهم وأحزابهم ، وأن أدعو مراسلى الصحف الأجنبية لهذا المؤتمر لأطلعهم على اتجاهات الوزارة وسياستها ، ولأجيبهم على ما يسألون عنه . ونفذت فكرتى ، وأتحت للصحفيين فرصة مناقشتى ، وأدليت لهم بما استطعت الإدلاء به ، فكان ذلك تجديداً فى صلة الحكومة بالرأى العام صلة مباشرة عن طريق الصحافة . ولم يثر هذا التجديد دهشة أحد إذ كان صادراً عن وزير اشتغل بالصحافة السياسية السنين الطوال .

وكنت أود أن أتفرغ لمثل هذا اللون من العمل مما يتصل بسياسة الوزارة العامة . لكننى لم ألبث إلا قليلاً ثم رأيتنى أنزع قسراً من التفكير فى هذه السياسة العامة إلى مألوف عمل الوزراء فى مصر ، أقصد الانشغال بشئون خاصة تتصل بالموظفين وبغير الموظفين ، ومعظمها لا يقره العقل ولا العدل ولا القانون ، بل يستند إلى أساس من أن سلطان الوزير مطلق لا يحد منه منطق ولا يقف فى سبيله عدل أو شرع . جاءنى يوماً أحد أصدقائى الذين تثقفوا فى أوربا ، والذين بلغوا من بعد مركزاً سامياً ، وقال لى : جئت اليوم أرجوك فى أمر أشعر بأنه غير مقبول . لكن ما حيلتى وقد ألحت على ابنتى فيه إلحاحاً شديداً ، وحبذا لو استطعت إرضاءها ؛ قلت : وما ذاك ؟ قال : أن ينقل الضابط فلان من قسم العطارين إلى قسم المنشية بالإسكندرية . وعجبت لهذا الطلب ، وقلت له : وما موجب هذا النقل ؟ قال : لأن بيته أقرب إلى المنشية . قلت : أنت تعلم يا صديقى أن فى الإسكندرية تراماً ، وأن ضباط البوليس يركبون الترام من غير مقابل . قال : لقد أديت الرسالة ، وعليك أنت تبعة الرفض أمام ابنتى ؛ قال هذا ضاحكاً ، وأجبته ضاحكاً كذلك : وأنا أقبل هذه التبعة على ثقلها .

سقت هذا المثل لأصور به بعض ما يطلب من الوزراء ، وما يعنى الوزراء أنفسهم ببحثه ، وما يحرص بعضهم على تنفيذه . ولقد ضحك صديقى حين لم أقبل طلبه . أما غيره ممن يطلبون مثل هذا الطلب ، أو ما هو أبعد منه عن مقتضى العقل ، فلا يضحكون إذا رفض طلبهم ، بل يغضبون ، وقد يتندرون فى المجالس بما يسمونه « حنبلية » الوزير ، وقد يستقيل أحدهم من الحزب الذى ينتمى إليه إذا رأى ألا ضير عليه فى منافعه المادية من هذه الاستقالة .

بعد ثلاثة أسابيع من تولى الوزارة مناصبها ، دعى الوزراء إلى سراى القبة احتفالاً بعقد قران الملك على الآنسة صافيناز كريمة يوسف (بك) ذو الفقار المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ، وحفيدة المرحوم محمد سعيد (باشا) الذى تولى رئاسة الوزارة فى

مصر غير مرة . وكانت والدتها ، حضرة صاحبة العصمة زينب هانم ذو الفقار ، كريمة محمد سعيد (باشا) وصيفة بالقصر . وبهذه الصفة صحبت (الملكة الوالدة) نازلى أثناء رحلاتها بأوربا سنة ١٩٣٧ فى عهد الوصاية ، كما صحبتها كريمتها ، ومن ثم كان الملك يعرف عروسه ويقدرها كل التقدير .

وقد ذكر لى محمد محمود (باشا) ، بعد قليل من تأليف الوزارة ، أن الملك لم يكن يريد أن يعقد قرانه فى عهد وزارة النحاس (باشا) . فلما أقيلت وتألفت وزارة محمد محمود (باشا) حدد جلالته يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧ لعقد القران . وحضرناها حفلة بسيطة فى قصر القبة ، وزعت علينا أثناءها وبعد تمام العقد « علب الملبس » الفاخرة ، ثم مررنا بالملك مهنئين وانصرفنا .

ومن يومئذ أصدر الملك أمره بتغيير اسم الملكة فأصبحت الملكة فريدة . وقد اختار لها هذا الاسم المبتدئ بحرف الفاء تأسياً بوالده الملك فؤاد إذ دعا أبناءه جميعاً بأسماء مبتدئة بهذا الحرف .

استقبل أهل مصر جميعاً نبأ عقد القران الملكى بغبطة ليس كمثلها غبطة ، واعتبروه فأل يمن وطالعاً حسناً لهذا العهد الجديد . ولعل الملك الشاب لم يكن أقل تفاؤلاً بهذا الزواج من أمته . دعينا بعد ذلك بأسابيع قليلة إلى حفلة سباق للقوارب أقامها على النيل نادى التجديف الملكى وشرفها الملك بحضوره . فلما انتهت الحفلة أخبرنى رئيس الوزراء بأن جلالة الملك أشار أثناء الحفلة إلى باخرة بالنيل ، وسأل محمد (باشا) : أتدرى من فى هذه الباخرة ؟ إنها الملكة فريدة ، ثم كان مما قاله : لقد قلت لها يوماً : إننى لم أخترك لجمالك ، بل اخترتك لرجاحة عقلك وحسن رأيك .

وفى إشارة الملك إلى الباخرة وفى كلماته هذه ما يدل على أنه لم يكن أقل تفاؤلاً من أمته بهذا القران السعيد .

وبعد أسابيع أخرى أقيمت حفلة الزفاف . يا للجلال والبهجة والجمال ! لست أذكر يوماً بدا فيه الشعب المصرى ، كله الفرح والمسرة الصادران من أعماق القلب ، ما بدا فى ذلك اليوم . حضر عشرات الألوف ، بل مئات الألوف ، من بلاد الدولة كلها من أقصاها إلى أقصاها ، يشاركون فى هذا الفرح القومى الشامل . وازدانت العاصمة بالأنوار فى أحيائها جميعاً زينة كسف فيها الليل النهار ، وخطرت الزوارق « والفلايك والدهبيات » والبواخر النيلية على صفحة النهر مضيئة كلها ، وكأن كل واحدة منها فرح متلألئ بالضياء ، مبتهج

بآلات الطرب . يستخف راكبيه جذل وتنتشر من جنباته أصداء تتردد فى كل الأرجاء .

وأعد حسين سرى (باشا) وزير الأشغال ، الباخرة النيلية كريم ، لضيافة الوزراء والكبراء وزينها أبدع زينة وأروعها . أليست حرمه خالة الملكة فريدة ؟ ؛ إن له فى هذا العيد القومى إذن لنصيباً يزيد على نصيب أى من زملائه الوزراء . ومن حقه أن نكون جميعاً فى ضيافته . وقد أكرمنا فى هذه الضيافة كل الإكرام ، وإن شعر كل واحد منا بأنه صاحب الفرح ، لأنه فرح الشعب كله ، وفرح أبناء مصر جميعاً ، سواء منهم من حضر إلى العاصمة أو بقى فى الأقاليم .

وازدان قصر القبة فى المساء زينة بهرت السيدات اللاتى دعين وحدهن إلى حفلة الزفاف فى القصر الأنيق . ولا عجب أن يبهرهن هذا الموج المتلاحق من أسباب المسرة على نحو أحيا فى النفوس صورة من ليالى ألف ليلة ، أو من عهد الخديو إسماعيل ، وأطلق الألسن كلها بالدعاء أن يجعل الله هذا القران سعيداً ميموناً ، وأن يمتع صاحبى الجلالة بالسعادة والعافية ، وأن يرزقهما ولى عهد يكون قرة عين لهما وللأمة المصرية جميعاً .

وفى هذه الأثناء كانت الوزارة فى شغل شاغل بموقفها من البرلمان القائم . وقد عالج مجلس الوزراء مسألة مجلس النواب وإمكان التقدم إليه أو ضرورة حله . وكانت الأنباء ترد بأن عدداً غير قليل من النواب أظهروا استعدادهم لتأييد الوزارة القائمة . لكن صدقى (باشا) لم ينس ما حدث سنة ١٩٢٥ حين أقسم له من المرشحين من أقسم بأنه سيكون فى صفه إذا نجح فى الانتخاب ، ثم إذا أكثر هؤلاء ينضمون إلى سعد (باشا) بعد انتخابهم وينتخبونه رئيساً للمجلس . كما أنه لم ينس أنه يوم استقال فى سنة ١٩٣٢ انصرفت عنه أغلبية حزب الشعب ، بل انصرف عنه حزب الشعب كله واختار رئيس الوزارة الذى خلفه رئيساً للحزب . ولعله أفضى بما ذكر من ذلك إلى محمد (باشا) محمود . فقد كان من رأى بعض الوزراء أن تتقدم الحكومة إلى مجلس النواب القائم وأن تطلب ثقته ، فإذا خذلها حلته . لكن محمد (باشا) رأى ، وأقرت رأيه أغلبية المجلس ، أنه من المحتمل أن يصدر المجلس قراراً بعدم الثقة بالوزارة ، فإذا صدر مثل هذا القرار أضعف من هيبة الوزارة وأعاد إلى الوفد قوة فقدها خلال هذا الشهر الذى تولت فيه الوزارة الحكم ، ولذا أقر المجلس بالإجماع حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة .

لكن مرسوم الحل يجب أن يعين موعد الانتخاب لمجلس النواب الجديد . وقد اتجه تفكير محمد (باشا) إلى أن يجرى الانتخاب فى الوجه القبلى فى يوم ، وفى الوجه البحرى

بعد ثمان وأربعين ساعة من ذلك اليوم ، حتى يطمئن إلى قدرة الحكومة على حفظ الأمن والنظام يوم الانتخاب . وأفتى قلم قضايا الحكومة بأن لا شيء فى الدستور يمنع هذا الإجراء . وعلى هذا صدر المرسوم بحل المجلس وحدد للانتخاب فى الوجه القبلى يوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ ، وفى الوجه البحرى يوم ٢ أبريل ، ثم حددت الأيام العشرة التى نص قانون الانتخاب على أن يفتح باب الترشيح أثناءها .

كانت المحافظة على الأمن والنظام هى الحجة الرسمية لتسويغ إجراء الانتخابات فى يومين بدل إجرائها فى يوم واحد ، على ما جرى عليه العمل من قبل منذ بدء الحياة النيابية فى مصر . ولعل محمد (باشا) كان أكثر اطمئناناً إلى الوجه القبلى ، فإذا جرت فيه الانتخابات وظهرت نتيجتها وكانت الأغلبية الكبرى فيها لأنصار الحكومة أثر ذلك فى مجرى الانتخابات فى الوجه البحرى تأثيراً كبيراً .

وإنما اتخذ رئيس الوزراء هذا الاحتياط لما كان يسمعه من رجال وزارة الداخلية ، ومن بعض المقربين منه ، من أن الوفد لا تزال تخشى قوته فى الانتخابات ، وأنه يستطيع أن يثير يوم الانتخاب من الثائرات ما لم يقدر عليه غداة تنحيته عن الحكم ، وأن ذلك إذا حدث أدى إلى نتيجة تقضى الحكمة باتقائها .

كنا إذ ذاك فى الأيام الأخيرة من شهر يناير والأيام الأولى من شهر فبراير سنة ١٩٣٨ . وكان عيد الأضحى يقترب . فلما كنا على يومين منه أبلغنا أن الملك أنعم على رئيس الوزراء بقلادة فؤاد الأول ، فانتقلت رتبته من صاحب الدولة إلى صاحب المقام الرفيع ، وأنعم بهذه القلادة نفسها على على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى ، وأنعم بنياشين النيل على بعض الوزراء السابقين ومنهم عبد العزيز فهمى (باشا) ولطفى السيد (باشا) وأحمد خشبة (باشا) . أما الوزراء الشبان — إن صح أن يدعى من بلغ الخمسين أو جاوزها شاباً — فلم ينعم عليهم بشيء . وقيل يومئذ إن الإنعام على رئيس الوزراء فيه من مظهر الثقة بالوزارة وتأييدها ما يزيدها أمام الشعب قوة ومهابة . ولم أعر الأمر يومئذ بالاً . فما كانت الرتب ولا النياشين فى يوم من الأيام مثار اهتمامى ، ولا كنت أراها تسبغ على الرجل فضلاً ليس له . ثم إن الرتب والنياشين كانت تباع فى عهد الخديو ، فحسب المرء أن يدفع المبلغ المعين من الجنيهات لينعم عليه بالرتبة التى يدفع ثمنها ولو لم يكن ذا فضل فى الحياة العامة . وقد يرجع عدم اهتمامى بالرتب والألقاب إلى اعتزازى بلقبى العلمى ، واعتباره ممثلاً لمجهود ذاتى هو وحده الجدير

بأن يسبغ على صاحبه قدره الحق ، لهذا لم أعر كبير بال للإنعام على من أنعم عليهم من الوزراء ، وإن اشتركت فى تهنئتهم بهذه الثقة الغالية .

وفى الصباح الباكر من الغد صلينا العيد مع الملك فى مسجد الفتح بقصر عابدين . فلما قضيت الصلاة ورجع الملك إلى القصر متخطياً الفناء الذى يفصل المسجد عن السراى رأيت صديقى كامل البندارى (بك) وزير الصحة يتجه نحو القصر وكأنما نسى باب المسجد المؤدى إلى شارع جامع عابدين حيث تنتظرنا سياراتنا ، فقلت له : إلى أين ؟ الباب من الناحية الأخرى . قال : أنا ذاهب أقابل على ماهر (باشا) لأرى حكاية الرتب والسبب فى عدم الإنعام علينا . فتركته وانصرفت إلى منزلى ، أتناول طعام الإفطار وأعد متاعى للسفر بكرة الغد إلى السويس لقضاء ما بقى من أيام العيد بها مستجمًّا ، أستعيد بالاستجمام نشاطاً قد أكون فى حاجة من بعد إليه .

وكان رئيس الوزراء قد دعا بعد ظهر ذلك اليوم الأول من أيام العيد إلى حفلة شاى تقليدية بقصر الزعفران . واتفقت مع صديقى بهى الدين بركات (بك) وزير المعارف كى نذهب معاً إلى الحفلة فى سيارة أحدنا . فلما كنا فى الطريق أظهر عدم رضاه عما حدث فى أمر الرتب ، وقال : لو أن أحداً لم ينعم عليه لما كان الأمر ذا بال عندى . ولو أن رئيس الوزراء وحده هو الذى أنعم عليه لما كان الأمر ذا بال عندى كذلك . فرئيس الوزراء يمثل الوزراء جميعاً . أما وقد أنعم على بعض الوزراء ولم ينعم على البعض الآخر فذلك معناه أن من الوزراء من يستحق الإنعام عليه ومنهم من لا يستحق هذا الإنعام . وهذا ما لا أقبله بحال . إننا جميعاً قبلنا الوزارة فى ظرف واحد . ولم يقم أحد منا بعمل يفضل عمل غيره . فالتصرف الذى حدث فيه من المساس بنا ما يجعلنى أفكر فى الاستقالة من الوزارة . .

فأخذت أقنعه بشتى الحجج لأصرفه عن فكرة الاستقالة ، وإن رأيت فى حجته ما يستحق كل اعتبار من ناحيته . فهو وزير سابق كعبد العزيز فهمى ولطفى السيد وأحمد خشبة . وعدت بعد الحفلة فأفضيت بما حدث فى الصباح وبعد الظهر إلى بعض من يعنيهم أمر الوزارة ، لأننى شغلت بسفرى بكرة الغد عن مقابلة محمد محمود (باشا) .

وأقمت بالسويس ثلاثة الأيام الباقية من عطلة العيد . فلما كنا فى اليوم الأخير دعانى محافظ المدينة لتناول الغداء فى منزله . وإننى لهناك إذ دق التليفون وقيل لى إن لطفى (باشا) يريد محادثتى . فلما اتصلت به وذكرت له أننى عائد إلى القاهرة فوراً بعد الغداء قال :

ما دام الأمر كذلك فأخبرك غداً بما كنت أريد أن أحدثك عنه الآن . واقتنعت من عبارته بأن الأمر يتعلق بعمل الوزارة ، وعدت إلى القاهرة بعد الغداء فبلغتها حول مغيب الشمس .

وأصبحت فإذا الصحف تنشر أن الوزراء جميعاً أنعم عليهم برتبة الباشوية . فقلت فى نفسى : لعل ذلك ما كان لطفى (باشا) يريد أن يذكره لى . وتقبلت التهانى من كل صوب شاكراً بطبيعة الحال . وبعد يومين جاءت إلى ابنتى التى لم تكمل تبلغ من العمر يومئذ إلا أربع سنوات وأربعة أشهر وسألتنى وعليها علائم الدهشة : صحيح إنك أصبحت باشا ؟ وأجبتها مبتسماً : نعم يا صغيرتى . قالت : ولكنك كما أنت ، لم يتغير منك شىء ؟ فابتسمت كرة أخرى وذكرت المثل : خذوا الحكمة من أفواه الأطفال ، بل من أفواه المجانين .

وفتح باب الترشيح للانتخابات ، وآن للوزارة أن تعد العدة للحملة الانتخابية . فلما انقضت الأيام العشرة التى يتم الترشيح فى أثنائها ونشرت الصحف أسماء المرشحين فتحنا عيوننا واسعة . فهذه نتيجة عظيمة لم نكن نتوقعها . لقد عجز الوفد عن أن يجد مرشحين لكل الدوائر ، بل عجز عن أن يجد مرشحين لعدد عظيم من الدوائر بلغ ٩٨ دائرة ، وبذلك أصبحت هذه الدوائر مكسوبة نهائيًّا للوزارة وأنصارها .

ما سر هذه الظاهرة التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الانتخابات المصرية ؟ زعم بعضهم أن ما أجرته الوزارة من تعديل فى الدوائر الانتخابية بسبب زيادة عدد السكان بمصر فى السنوات العشر الأخيرة هو الذى أدى إلى ما حدث . ذلك أن الوزارة عدلت الدوائر بالفعل ليجارى عددها عدد السكان مقسوماً على ستين ألفاً . لكن هذا التعديل لا يمكن بحال أن ينتج كل هذا الأثر لو أن الوفد بقى له من السلطان على الناخبين ما كان له من قبل ، حين كانوا يقولون : لو رشح الوفد حجراً لوجب انتخابه ، فيستمع إليهم الناس وتكون لهم الأغلبية الساحقة . أما أن ينصرف الناس عنهم ، فلا يجدون لهذا العدد العظيم من الدوائر مرشحين ، فهذا أمر له دلالته ، وله من غير شك سببه وعلته .

وعلى ذكر تقسيم الدوائر أود أن أشير إلى أن مركز وزير الدولة فى وزارة الداخلية قد أتاح لى أن أتابع للمرة الأولى ما كان يجرى فى أمر هذه الدوائر وتقسيمها . فقد ألفت الهيئات الموالية للحكومة ، لما حل مجلس النواب ، لجنة لترشيح أنصارها الذين يتقدمون للانتخابات ، وكانت هذه الهيئة تنعقد بدار محمد محمود (باشا) كل مساء وتستمر مناقشاتها إلى ساعة متأخرة من الليل . وألفت الحكومة فى وزارة الداخلية لجنة لتقسيم الدوائر كى تواجه زيادة عدد السكان . ولم أكن أحضر جلسات أى من هاتين اللجنتين ، وذلك لأننى لم أكن وثيق

الصلة بأهل الريف وبالنواب السابقين فأعرف أشخاص المرشحين ، ولم أكن أعرف حدود الدوائر فى الانتخابات الماضية لأبدى رأياً فى تعديلها .

وكانت لجنة الترشيح تتفق فى كل مساء على طائفة من المرشحين ، ومن هؤلاء الأشخاص من لم يخوضوا قط معركة انتخابية ، ومنهم من خاض هذه المعارك من قبل وعرف أن سلخ بلد معين من دائرته ، أو إضافة بلد معين إليها ، يكفل نجاحه . هؤلاء وأولئك كانوا يحضرون إلى وزارة الداخلية فيقابلوننى ويحدثوننى عن مطالبهم فى هذا التعديل . أما ولم أكن أعرف أشخاص الكثيرين منهم ، ولم أكن أعرف شيئاً عن البلاد التى يراد سلخها من الدائرة التى يتحدثون عنها أو ضمها إليها ، فقد كنت أحيلهم إلى حسن رفعت (باشا) وكيل الوزارة يعرضون عليه ما يريدون . وأذكر لقد كان فى بعض ما يطلبون ما لا يسيغ العقل إقراره ، لبعد البلد الذى يتحدثون عنه عن مقر الدائرة بعداً يجعل ضمها إليها محالا ، أو لقربها من هذا المقر قرباً يجعل سلخها من الدائرة محالا ، أو لأن السلخ أو الضم يجعل شكل الدائرة غير مقبول جغرافيًّا . فإذا أفهمهم وكيل الوزارة عدم القدرة على إجابة طلبهم ، عادوا إلى يحدثوننى ، فرأونى معظم الأمر أؤيد وكيل الوزارة فى رأيه ، فانصرفوا غير راضين ، اقتناعاً منهم بأنا نقف فى سبيل نجاحهم . وكثيراً ما كانوا يلتمسون الوسيلة لمقابلة رئيس الوزارة كيما يذكرون له ما حدث ، مؤمنين بأن الغاية تبرر الواسطة . وكثيراً ما كان رئيس الوزارة أو مدير مكتبه يردهم كما رددناهم بعد أن يطمئنهم إلى أن مركزهم قوى بغير أن يسلخ هذا البلد أو يضم ذاك .

ثم إننى لم أكن متحمساً للتوسع فى تعديل الدوائر ، اقتناعاً منى بأن الدقة فى تطبيق القانون والدستور هى الوسيلة لا وسيلة غيرها لاستقرار الحكم ولإمكان الإصلاح . وقد عدلت الدوائر غير مرة منذ سنة ١٩٢٤ فأدى ذلك إلى استهانة الناس بثباتها وإلى اقتناعهم بإمكان تعديلها حسب هواهم . وقد أصدر البرلمان الوفدى فى سنة ١٩٣٧ قانوناً بتنظيم الدوائر رأى خصوم الوفد أنه لم ترع فيه المصلحة العامة ، بل روعيت فيه المصلحة الحزبية وحدها . وإذا لم تكن المصلحة العامة وحدها هى أساس تصرف ما فمن اليسير تعديل هذا التصرف بما يكفل المصلحة العامة ما أباح القانون هذا التعديل . وقد أفتت لجنة قضايا الحكومة الوزارة بحقها فى تعديل الدوائر ، فلتعمل الوزارة ما تراه محققاً لمصلحة الأمة . فما وضع القانون إلا ليكفل هذه المصلحة .

وهذه الحجة لا ريب قائمة . لكنها إن دلت على شىء فعلى أن أحزابنا وهيئاتنا السياسية

لا تفرق ، مع الشيء الكثير من الأسف ، بين الاعتبارات القومية والمصالح الحزبية . فثمت من المبادئ ما لا يصح الاختلاف فيه لأى اعتبار ، وما يجب التمسك به وإن أدى هذا التمسك لضياع مصلحة عاجلة ، لأن التمسك به هو السياج الحصين لصلاح الحكم فى الدولة ولتقدم الأمة ومرافقها جميعاً تقدماً يضرّ به إهدار هذه المبادئ أبلغ الضرر . ولقد رأى المصريون جميعاً ، والساسة والزعماء فى مقدمتهم ، صدق هذا القول ، ورأوه غير مرة منذ بدء الحياة النيابية فى مصر . فالحاكم اليوم معارض غداً . والمعارض اليوم حاكم غداً . وما يؤذى المعارض من تصرفات الحاكم يصيب طبقات الأمة كلها على السواء . لكن تعلق الناس بمنافعهم العاجلة ، ومجاراة الساسة والزعماء لهم فى هذا التعلق ، استجلاباً لتأييدهم ، أدى إلى اختلافهم فيما لا يجوز الاختلاف فيه . وأدى بذلك إلى فساد وإلى شر مستطير لا تزال مصر وشعبها يعانيان من آثاره إلى اليوم أشد البلاء .

وما أرانى بحاجة إلى أن أضرب الأمثال على ما أصاب البلاد من ضر نتيجة لعدم التفريق بين المبادئ القومية الدائمة والمنافع الحزبية العاجلة . وحسبى ما رآه قراء الجزء الأول من هذا الكتاب مثلا وعبرة .

على أن ما حدث من تعديل الدوائر لم يكن له أى أثر فى نتيجة الترشيح للانتخابات ، وما أسفر هذا الترشيح عنه من عجز الوفد عن أن يجد مرشحين لهذا العدد الضخم من الدوائر : ٩٨ دائرة . وإذا صح أن كان له بعض الأثر فليس يرجع ذلك إلى الدوائر وتقسيمها ، بل إلى حالة معنوية أدت إلى تقوية الشعور فى نفس الشعب بأن عودة الوفد إلى الحكم لا مصلحة للأمة فيها ، وبأن هذه العودة ليست متوقعة مخافة أن تتغلب المصالح العاجلة على المصلحة القومية فى هذا الظرف الدقيق من حياة البلاد .

وهذه الحالة المعنوية بذاتها هى التى أدت إلى أن يستقبل الرأى العام إقالة وزارة النحاس (باشا) وقيام وزارة محمد محمود (باشا) فى هدوء وسكينة ، ومن غير أن يقوم بأى لون من ألوان رد الفعل يستطاع تأويله بالامتعاض أو عدم الرضا . والسبب الحقيق لهذه الحال المعنوية شعور الناس جميعاً بأن الوفد ووزارته أرادا أن ينتهزا فرصة لم يكن من الإنصاف ولا من المروءة انتهازها . تلك فرصة شباب الملك فاروق ومباشرته سلطاته الدستورية ولما يكمل من عمره ثمانى عشرة سنة ميلادية ، وذلك بعد أن أسلس مجلس الوصاية لوزارة النحاس (باشا) العنان ، حرصاً منه على ألا يضع فى طريقها أية عقبة من العقبات حين كانت تتولى مفاوضة الإنجليز لعقد المعاهدة التى وقعت بين البلدين فى ٢٦ أغسطس

سنة ١٩٣٦ ، ثم مفاوضة الدول صاحبات الامتيازات مفاوضة انتهت إلى توقيع معاهدة مونتريه فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ .

فلما تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية ، شعر الناس بأن الوزارة أرادت أن تنتهز فرصة شبابه الباكر ، فتتمسك بحقوق دستورية لم تكن تتمسك بها فى عهد والده الملك فؤاد . وزاد شعورهم هذا قوة تمسك الوزارة فى مسألة تعيين الشيوخ بموقف أضعف حجتها . ذلك حين رفضت تعيين عبد العزيز فهمى (باشا) ، الفقيه الضليع ، ورئيس محكمة النقض السابق ، ووزير العدل السابق ، وأحد الثلاثة الذين تذكرهم البلاد كلها كلما ذكرت عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر من كل عام ، ورفضت تعيينه تشبثاً منها بتعيين فخرى (بك) عبد النور ، أو بتعيين الأستاذ حسن نافع . عند ذلك رأى الناس أن الوزارة تريد أن تنتهز فرصة ليس من الإنصاف ولا من المروءة انتهازها ، ولهذا قوى فى نفوسهم الشعور بأن الوزارة تتجنى على الملك الشاب الذى لم يسئ إلى أحد ، والذى يتضوع شبابه بأعظم الآمال لهذا الشعب المتعطش للتقدم وللحرية .

والشعب المصرى كريم الطبع ، يمقت العنف ولا يلجأ إليه إلا أن يفيض به الكيل ، ويمقت الظلم ويقاومه بوسائل آخرها العنف . وقد رأى فى تجنى الوفد على الملك الشاب ظلماً لا مسوغ له . فلما جاء رد الفعل من جانب الملك فأقال الوزارة الوفدية ، استقبل الشعب هذا التصرف من غير أن يناقش دستوريته لأنه ألف مثله من قبل مع النحاس (باشا) نفسه . فلما بدأت وزارة محمد محمود (باشا) تمهد للانتخابات لم يقف الشعب فى جانب الوفد ورئيسه لأنه عدهما ظالمين ، ولأن موقفه هذا كان موقفاً سلبياً لا يحتاج إلى العنف فى كثير ولا فى قليل .

وهذا هو السر فى أن الوفد لم يجد مرشحين يتقدمون باسمه إلى ثمان وتسعين دائرة انتخابية . وقد استعرضنا فى مجلس الوزراء هذه النتيجة فكانت ذات أهمية بالغة فى تقديرنا مجرى الانتخاب وما يسفر عنه . مع ذلك بقينا ، وبقى رئيس الوزارة بنوع خاص ، نمعن التفكير فى الاحتياط أشد الاحتياط للمفاجآت الانتخابية . وبدأنا نضع الخطة التى ننفذ بها هذا التفكير بأقوى وأسرع ما يستطاع .

وأخذنا فى تنظيم الحملة الانتخابية تنظيماً دقيقاً ، وغايتنا تنوير الرأى العام حتى يتقدم إلى صناديق الانتخابات مدركاً تبعاته والنتائج التى تترتب على تصرفه . وقد اقترح بعض الوزراء أن يتولى وزراء الدولة الأربعة هذه المهمة ، فليست لهم وزارات خاصة تحول أعمالها

بينهم وبين القيام بالحملة على وجه مثمر . واعتذر عبد العزيز فهمى (باشا) ولطفى السيد (باشا) بصحتهما وتقدم سنهما . عند ذلك اتفق على توزيع العمل بين وزراء الدولة وغيرهم فى هذا الأمر ، وألقى على عاتقى النصيب الأوفى منه .

وقد اغتبطت لذلك أشد الاغتباط . فهذا عمل يتفق مع ميولى ومع حياتى الماضية . على هذا وضع المجلس برنامجاً لعدة حفلات انتخابية تقام فى عواصم المديريات ، وكنت عضواً فى جميع الهيئات الوزارية التى تتولى هذه الحملة . على أن هذا البرنامج لم ينفذ كما وضع إلا فى الحفلتين الأوليين ، ثم كان بعض الوزراء يعتذرون ، فكنت أرجو غيرهم أن يشاركنى ، وعلى ذلك جرينا منذ انتهى الترشيح للانتخابات إلى أن جاء يوم الانتخاب .

على أن محمد (باشا) رأى أن يبدأ هو الحملة الانتخابية بخطاب يلقيه بالقاهرة فى سرادق فسيح يقام بميدان الإسماعيلية[1] . وأقبل الناس لسماع هذا الخطاب الذى ألقى فى اليوم الثامن من شهر مارس ، وكان برنامجاً انتخابياً حافلا نثبت منه فى هذا الفصل ما يلى :

« تألفت هذه الوزارة لتقيم النظام الدستورى بروحه الصحيحة ، فتقيم حكماً صالحاً مكان حكم أغضب الشعب فخرج عليه ، ليستقر فى مصر الأمن والطمأنينة ، تهيئ بهما الجو لاستتباب الحرية والنظام ، وتمهد بهما لأعمال الإصلاح التى يقتضيها العهد الجديد .

« . . . وزارة قومية تقوم سياستها على تآلف القلوب وتوحيد الجهود للعمل الهادئ المنتج ، فى جو من السكينة والوئام ، ليأمن كل فرد على حريته ، وليطمئن إلى العدل فى تطبيق القانون وتنفيذه ، فيؤدى بذلك واجبه ، ويستمتع بثمرات عمله ، ويقوم بنصيبه فيما تضطلع به الحكومة من المسئوليات الجسام ، ليتحقق للبلاد ما هى فى أشد الحاجة إليه فى حياتها الداخلية والخارجية فى الظروف الحاضرة .

« . . . فنحن بحاجة إلى إذاعة الروح الدستورية وتمكينها فى شئوننا العامة ، بحاجة إلى الجو الذى تعيش فيه الحريات وتترعرع ، بحاجة إلى الأخذ بأسباب التربية السياسية الصحيحة ، وإشاعة تقاليد الحكم النيابى ، بحاجة الى رفع الأسوار الحديدية بين الحياة القومية ورفع مستوى الحياة العامة والخاصة ، بحاجة إلى تيسير أسباب الكفاح فى المعترك الدولى وأسباب الدفاع عن سلامة أراضينا .

« . . . لقد عقدت الوزارة الحاضرة العزم على أن تسير بالبلاد فى هذه السبل ، وأن

---

(١) ميدان التحرير الآن .

تتضافر وإياها على بلوغ هذه الغاية . فهى تعمل على استثمار كل ما فى البلاد من القوى الطبيعية . وهى تحرص على تماسك عناصر الشعب ووحدة صفوفه ، وعلى بقاء التعاون والوئام بين الأقباط والمسلمين وثيقين فى المستقبل كما كانا فى الماضى ، وهى يقظة للقضاء على كل دعاية قد يشتم منها روح التفريق بينهما . وهى مطمئنة إلى أنها ستحقق للبلاد بذلك كل ما هى جديرة به من تقدم وارتقاء » .

وبعد إلقاء هذا الخطاب بأيام بدأت حفلات الريف .

وكان مقرراً أن تعقد أولى هذه الحفلات بشبين الكوم ، عاصمة مديرية المنوفية ، وأن أتكلم فيها ، ثم يتكلم بعدى من شاء من أبناء المديرية المرشحين للانتخاب . ويومئذ دعانا عبد العزيز فهمى (باشا) لتناول طعام الغداء بداره بكفر المصيلحة ، على أن نذهب بعد ذلك إلى شبين الكوم .

كان ذلك اليوم موفقاً يفوق ما حدث فيه كل وصف . لم تكد سيارتى تتخطى حدود المنوفية حتى رأيت الناس من حولى أفواجاً يحيوننا من قلوبهم فى كل قرية مررنا بها ، ويبالغون فى تحيتهم مبالغة تعذر معها تقدم السيارة فى كثير من الأحيان . وأعترف لقد اغتبطت بذلك يومئذ أيما اغتباط . أنا أعلم أن مديرية المنوفية ليست وفدية ، بل يغلب فيها عنصر الأحرار الدستوريين غلبة واضحة . وأنا بطبعى لا أحب المظاهرات ، كانت لى أم كانت علىّ . لكن هذا المظهر الذى يشبه أن يكون إجماعيًّا دلنى على أن المهمة التى اضطلعنا بها ، مهمة إجراء الانتخابات ، مقرونة بالتوفيق والنجاح من بدايتها . هذا إلى أن النجاح فى حفلة يجر وراءه نجاحاً فى الحفلات التى تليها . فإذا صحت دلالة ما شهدت ، فمن حقى أن أتفاءل لما بعده أشد التفاؤل .

لم يدخل هذا الإقبال فى تقديرى يوم كنا نضع برنامج الوزارة للحملة الانتخابية . لهذا أعددت خطابى الذى اعتزمت إلقاءه بشبين الكوم وأودعته الأسس التى تقوم عليها الانتخابات ، واثقاً من أن الصحف الوفدية ستناقش هذا الخطاب وستبذل غاية جهدها للرد عليه .

وتناولنا طعام الغداء بدار عبد العزيز فهمى (باشا) بكفر المصيلحة . ثم ذهبنا إلى شبين الكوم فقصدت دار المديرية أستريح بها ريثما تحين الحفلة . فلما ذهبت إلى سرادقها الفسيح ألفيته مكتظًّا بالحاضرين ، وألفيت ألوفاً مؤلفة مجتمعة فيه ومن حوله . وأخذنا أماكننا يتقدمنا محمد محمود (باشا) ثم ألقيت خطابى . وكان طويلا لا تتسع هذه

المذكرات لإتيانه جملة . وحسبي أن أذكر أن هذا الخطاب يصف ما سماه النحاس (باشا) وأنصاره الخلاف الدستوري بينهم وبين القصر ، وما نادت مظاهراتهم من أجله : الثورة أو النحاس . وكان هذا الخلاف يتلخص فى مسائل ثلاثة رفض الملك إقرار الوزارة عليها . إحداها تعيين فخرى (بك) عبد النور عضواً فى الشيوخ للاعتبارات التى أوردناها فى الفصل السابق . والثانية رفض الملك توقيع قانون بزيادة الاعتماد للمصاريف السرية إذ كان ينفق منها على القمصان الزرقاء ، وكان الملك يرى وجود هذه القمصان منافياً للنظام الدستورى حتى لقد طلب إلى النحاس (باشا) حل فرقها ودفع إليه بمضبطة بمجلس العموم البريطانى الذى اعتبر قيام هذه الفرق منافياً للنظام البرلمانى فى صميمه ، والثالثة رفض الملك توقيع مرسوم بمشروع قانون بتخفيض نسب النجاح لطلاب الجامعة لأن مشروع هذا القانون لم يعرض على مجلس الجامعة بينما ينص قانون الجامعة على أن كل مرسوم بمشروع قانون يتعلق بها يجب أن يعرض على مجلسها قبل عرضه على الملك . وقد أيدت فى خطاب المنوفية موقف جلالة الملك فى هذه المسائل الثلاث لمنافاة تصرف الوزارة فى شأنها للدستور . والملك قد أقسم اليمين على احترام الدستور وقوانين البلاد كالوزراء سواء ، فمن حقه أن يرفض مجاراتهم فيما يخالف الدستور .

نجحت حفلة المنوفية هذه أعظم النجاح . ثم إننى عدت من شبين الكوم إلى القاهرة مغتبطاً أشد الاغتباط ، مطمئناً إلى ما بعد ذلك اليوم ، ولقد كنا نذهب عدة مرات فى الأسبوع إلى العواصم التى تقام فيها الحفلات الانتخابية بالقطار تارة ، وبالسيارة تارة أخرى ، وبالطائرة تارة ثالثة . ذهبنا إلى بنى سويف وإلى طنطا ، وإلى الفيوم ، وإلى أسيوط وإلى بنها ، وكنت أخطب الجموع الغفيرة التى تحضر فى السرادق من غير أن أكتب ما سألقيه عليهم ، مكتفياً بتدوين النقط الأساسية وأنا بالقطار أو بالسيارة . وما حاجتى إلى التدوين الكامل على نحو ما صنعت قبيل شبين الكوم والجو من حولى يدل كله على أنا سنكسب المعركة الانتخابية لا محالة ! !

لم أذهب إلى ما بعد أسيوط من بلاد الصعيد ، لأن محمد محمود (باشا) ذهب إليها فى باخرة نيلية كانت تقف عند كل بلد من بلادها ، فكان يستقبل استقبال الفاتح حيث نزل . ولم يكن عجباً ، ولم تكن رياسة محمد (باشا) للوزارة هى وحدها التى هيأت له هذا الفتح . فمحمد (باشا) من صميم أبناء الصعيد ، ومن أعرق بيوت الصعيد . وقد كان أهل الصعيد ينظرون إلى والده محمود سليمان (باشا) على أنه والدهم جميعاً . والعصبية

القبلية فى الصعيد قوية إلى غير حد . أما وقد جاء ابن الصعيد إلى أهل الصعيد رئيساً للوزارة يطلب إليهم انتخاب أنصاره فمرحباً به . وهو فى كل دار نزلها صاحب الدار ورب الأسرة والقبيلة جميعاً .

اغتبطت بجولاتى فى الأقاليم حين لمست بوادر النجاح الصريح لحملتنا الانتخابية ، ثم اتضح فى ذهنى فى أثناء هذه الجولات من صور الحياة المصرية ما كان من قبل مبهماً وتكشفت لى أمور يجب على كل مشتغل بالسياسة العامة أن يمحص تفاصيلها وأن يقف على حقيقة سرها حتى يوفق فى معالجتها .

ومما وقف نظرى صلة الحكومة بالشعب وبقاء هذه الصلة متأثرة بتاريخنا الحديث فى نظام الحكم . فها نحن أولاء قد سلخنا أربعة عشر عاماً أو تزيد فى الحياة البرلمانية . ومنذ خمسة عشر عاماً صدر الدستور يقرر أن مصدر السلطات كلها الأمة . وقد كررت الصحف وكرر الخطباء عبارة « مصدر السلطات » هذه آلاف المرات خلال تلك الأعوام الخمسة عشر . وكان المفهوم أن يتطور تصور الناس لشئون الحكم ليطابق هذا المبدأ ، فيرون الحكومة وكيلا عنهم ، تستمد سلطانها من سلطانهم وتعمل فى حدود وكالتها لصون حقوقهم والإشراف على واجباتهم .

على أن ما حدث من هذا التطور كان بطيئاً لا يكاد الإنسان يحسه . فأول ما تقتضيه وكالة الحكومة بكل أدواتها عن الأمة أن يشعر الجميع على اختلاف ألوانهم ومشاربهم ، مؤيدين كانوا للوزارة القائمة أو معارضين لها ، أن هذه الأداة الحكومية ترعى حقوقهم جميعاً على سواء ، وتنفذ القانون فيهم على سواء ، وأنها تأمر وتنهى فى حدود القانون لحسابهم جميعاً ، لا لحساب طائفة على حساب طائفة أخرى ، ولا لحساب حزب على حساب حزب آخر . لكن هذه المبادئ الأولية فى الحكم الدستورى عامة ، وفى الحكم البرلمانى خاصة ، لم يكن لها أثر محسوس فيما شهدت من صلة الشعب بالحكومة ، بل كان الظاهر للعيان أن رجال الحكومة يشعرون بأنهم لا يستمدون سلطتهم من الأمة ولا من القانون ، وأنهم على العكس من ذلك مسلطون على الأمة يوجهونها وفق إرادتهم ، ولا يتجهون وفق إرادتها ، ويعملون لحسابهم أكثر مما يعملون لحسابها ، وتعنيهم مصلحتهم وقلما تعنيهم مصلحتها .

فلم أكن أرى أحد الموظفين وأتبسط معه فى الحديث حتى ينتقل بى ، بعد قليل من تطمينى على الانتخابات ونتائجها ، إلى الحديث عن نفسه ، وعن أنه مظلوم ، وأن غيره رقى فى العهد السابق وكان هو الجدير بالترقية . فإذا حاولت أن أنتقل به إلى الحديث عن

شئون المنطقة التى يعمل هو فيها سارع يحاول إقناعى بأن هيبة الحكومة مستقرة ، ورجال الحكومة يوجهون الناس لذلك خير توجيه ، وأن رجال الحكومة مع ذلك مغبونون يجب إنصافهم . فأما أن الشعب فقير ، وأن كثرته الكبرى مغبونة أشد الغبن ، وأن الواجب الأول على الحكومة أن تعمل لمصلحة هذه الكثرة الكبرى وطمأنينتها ، فذلك ما لم يكن يدور له بخاطر ، بل كان يرى الواقع قضاء محتوماً فرضته الأقدار ، ولا سلطان لأحد على ما فرضته الأقدار .

ومن أسف أن الشعب يرى الأمور بالعين التى يراها بها الموظفون ، فإذا سمع حديثاً عن إصلاح شئونه حسبه من قبيل القصص الذى يتلى عليه لتلهيته كما تتلى عليه قصة الزير سالم أو أبى زيد الهلالى ، وخيل إليه أن ما هو فيه قدر محتوم لا يستطيع أحد له تحويلا ولا تبديلا .

وعلة هذه الحال هى الجهل من ناحية ، والاستبداد الذى رزحت الأمة تحت نيره أجيالا متعاقبة من ناحية أخرى . فالجاهل يضطرب ولا يثور ، والمستبد يقمع الاضطراب والثورة جميعاً باسم القانون حيناً ، وباسم النظام حيناً آخر . ولم يكن يسيراً أن تنتقل الأمة من ظلمات الجهل إلى نور العلم فى أقل من جيل . ولم يكن يسيراً لذلك أن يتغير تصورها للأشياء فتثور بما ألفت أجيالا طويلة . وقد أتاح هذا الجهل للذين أوتوا أيسر حظ من العلم أن يحسبوا أنفسهم من طينة غير طينة الأمة ، فمن حقهم أن يستعلوا عليها وأن يستبدوا فيها . ولو أن غشاوة الجهل زالت عن البصائر ، وانتشر التعليم بين طبقات الأمة فشعر الموظفون كباراً وصغاراً بأنهم ليسوا خيراً من غيرهم مكاناً ، وأنهم يقومون فى وظائفهم بأعمال يستطيع غيرهم من أبناء الشعب أن يقوم بمثلها — إذن لتغير الحال ، ولتطور تصور الأمة لمعنى الحكم ، ولآمن الجميع بأن عبارة « مصدر السلطات كلها الأمة » لها مدلول قوى يجعل الحكومة وكيلا عن الأمة حقًّا ؛ يعمل لحسابها لا لحسابه ويؤثر مصلحتها على مصلحته ، ثم يرى مصلحته الذاتية مرتبطة بمصلحة هذا المجموع الذى يوليه سلطانه ، ويكفل له حريته وحياته .

وقد أدت هذه الحال من الجهل والاستبداد إلى نتيجتها المحتومة . لم يكن الشعب يعنى بما تحققه الحكومة من وجوه الإصلاح عنايته بتخفيف الحكومة الضغط عنه والاستبداد به . لهذا لم يطالب الذين يحدثونه فى أثناء الحملة الانتخابية ببرامجهم فى الحكم . إذ كان يرى ما يقال من ذلك وعوداً تبذل ولا يلتزم بها أحد ، ولا ينفذها أحد ، بل كان يغتبط بالنقد

يوجه لأعمال الذين تولوا الحكم فاستبدوا به وآثروا منافعهم الخاصة على منافعه العامة ، وكان يزداد اغتباطاً إذا عنف النقد فأصبح طعناً وتجريحاً ونيلاً من هؤلاء الحكام يدمغ تصرفاتهم ويبرز سوء طواياهم ، فإذا بلغ هذا الطعن والتجريح أن مرغ أولئك الحاكمين فى التراب دوت أكف الشعب بالتصفيق وحناجره بالهتاف وبلغ منه المتاع بهذا الذى يسمع أعظم مبلغ .

ذلك بأن الشعب يقف مما يجرى فى الحكم موقف المتفرج ، لا موقف صاحب الحق . ومن شأن المتفرج أن يتحمس للمنتصر وأن يطرب لانتصاره ، وأن يزدرى المنهزم ويدمغه باحتقاره ، كما أن هذا المتفرج لا يشعر بأن عليه فى المعركة الدائرة واجباً يؤديه أكثر من أن يلتمس السلامة لنفسه حتى لا يصيبه من هذه المعركة أذى ، وأن يقول للمنتصر فى آخر المعركة مرحى ، مرحى !

أما الشعب الذى يؤمن بأنه صاحب الحق ومصدر السلطات بالفعل فلا يرضى أن يقف من المعركة الانتخابية موقف المتفرج ، ولا يقنع بالنقد والتجريح يوجهه حزب لحزب أو جماعة لجماعة ، بل يريد من هؤلاء الذين يطلبون توكيله أن يعينوا له حدود هذا التوكيل . وهو واثق من أنهم لن يستطيعوا خداعه ، لأن له إرادة وقدرة يستطيع بهما أن ينزع توكيله ممن يتخطون حدود هذا التوكيل أو يسيئون التصرف فى حدوده ، ولأن هذا الشعب مصدر السلطات حقًّا ، ورأيه العام هو المهيمن على السلطات جميعاً ؛ يقر عملها ما أحسنت ، ويثور بها إن أساءت . وهو فى ثورته غير محتاج إلى العنف ، بل يكفيه أن يظهر غضبه ليعلم الذين أثاروا هذا الغضب أنهم لم يبقوا موضع ثقته ، وأن عليهم لذلك أن يعيدوا إليه الأمر ليقول كلمته فتكون العليا ، لا مرد لها ولا معقب عليها .

اقترب موعد الانتخاب . فلما جرى التصويت فى الوجه القبلى يوم ٣١ مارس أسفرت نتيجته عن فوز باهر للحكومة ، ثم كان لهذه النتيجة أثرها فى انتخابات الوجه البحرى . وقد جرت فى اليوم الثانى من أبريل فأسفرت كذلك عن مثل هذا الفوز .

واجتمع مجلس الوزراء إثر الانتخابات وظهور نتيجتها وعرض علينا رئيس المجلس هذه النتيجة ثم قال : إن الوزارة تألفت لإجراء الانتخابات ، أما وقد أتمتها فقد اعتزم هو أن يرفع استقالة الوزارة إلى الملك .

كم كنت مغتبطاً وأنا أسمع هذا الكلام . وعجب زملائى حين رأوا اغتباطى . والواقع أنه لم يكن ثمت داع لعجب . فقد كنت أشعر أننى أديت واجبى فى قيادة الحملة الانتخابية

على نحو اطمأنت له نفسى ورضيه ضميرى . أما وقد توجت هذه الحملة بالنجاح ، وانتهت إلى نتيجة جاوزت ما كان متوقعاً ، وآن للوزارة أن تتخلى عن مناصبها وأن تدع الأمر لصاحب العرش يتصرف فيه بما توجبه أحكام الدستور ، فمن حقى أن أغتبط وألا أكتم غبطتى عن أحد .

تم هذا الاجتماع الذى تقررت فيه الاستقالة فى الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم الخامس من أبريل . واتفق على أن يرفع رئيس الوزارة استقالتها إلى الملك فى الساعة الخامسة من بعد ظهر ذلك اليوم ، وأن ينتظره زملاؤه فى مكتبه بوزارة الداخلية ليقص عليهم ما حدث . وذهبنا فى هذا الموعد إلى الداخلية وأقمنا ننتظر عودة محمد (باشا) من القصر . وكان كثيرون من الوزراء يقدرون أن الملك لن يقبل الاستقالة بعد النجاح الباهر الذى أحرزته الوزارة فى الانتخابات ، اقتناعاً منهم بأن هذا النجاح يقتضى بقاء الوزارة كما هى ، وأن المصلحة العامة تقضى كذلك ببقائها حتى تطمئن الأمة إلى استقرار الحكم فى مصر .

وكان بعض الوزراء على غير هذا الرأى ، وكانوا يقدرون أن الملك سيقبل الاستقالة ، وسيعهد إلى محمد (باشا) بإعادة تأليف الوزارة ، لأن الوزارة بصورتها الحاضرة إنما تألفت لغرض معين أساسه إشعار الناس بقوتها ، وحمل العناصر التى تثير القلق على أن تلتزم السكينة . أما وقد تحقق هذا الغرض ثم تمت الانتخابات ، فمن الطبيعى أن تتألف الوزارة من جديد على نحو يتفق مع نتائج الانتخابات .

وإنما ذهب أصحاب الرأى الأخير هذا المذهب لأنهم رأوا اللجنة التى كانت تجتمع للترشيحات مؤلفة من دستوريين يشترك معهم الدكتور أحمد ماهر والنقراشى (باشا) ، وبعض أصحابهما الذين انتقضوا على الوفد بعد أن ألف النحاس (باشا) وزارة لم يشرك فيها النقراشى (باشا) وغالب (باشا) ، وبعد أن اختلف الدكتور أحمد ماهر مع النحاس (باشا) فى اجتماع الهيئة الوفدية الأخيرة اختلافاً لا رجاء بعده فى تفاهم بينهما . فلما نبتت الفكرة التى كانت ترمى إلى تقدم وزارة محمد محمود (باشا) إلى البرلمان من غير حاجة لحل مجلس النواب ، سعى الدكتور ماهر وأصحابه سعيهم لدى هؤلاء النواب ليؤيدوهم ضد النحاس (باشا) . وكان طبيعيًّا بعد أن أقيل النحاس (باشا) أن يزداد أنصارهم من النواب حرصاً على بقاء المجلس وعدم حله .

فلما حلت الوزارة المجلس ومهدت لإجراء انتخابات جديدة شعر كثيرون ممن احتفظوا إلى يومئذ بولائهم للنحاس (باشا) ، اقتناعاً منهم بأن هذا الولاء يمكن أن يعيده إلى منصة

الحكم ، بأن عجلة الفلك تغير اتجاهها ، وبأنهم لا سبيل لهم إلى العود لمراكز النيابة إلا إذا أنكروا هذا الولاء له ، فانضم كثيرون منهم إلى الدكتور أحمد ماهر ، وانضم إليه غيرهم من الذين لم يرشحوا من قبل وكانوا يطمعون فى مقاعد النيابة ، وألف الدكتور ماهر والنقراشى (باشا) وأصحابهما من هؤلاء وأولئك « الهيئة السعدية » ورشحوا من أعضائها للانتخاب عدداً كان يعدل عدد الأحرار الدستوريين الذين رشحوا للانتخابات الجديدة . فلما ظهرت نتيجة الانتخابات نجح من هذه الهيئة الجديدة عدد محترم لا ينقص عن عدد الدستوريين الذين نجحوا إلا قليلاً . لهذا مال بعض الوزراء ، الذين كانوا يعرفون اتجاه الرأى فى الأسابيع الأخيرة من عهد النحاس (باشا) إلى إسناد رياسة الوزارة للدكتور أحمد ماهر ، إلى الظن بأن الوزارة التى أجرت الانتخابات لا مفر من تعديلها ، ومن إشراك الهيئة الجديدة فى الحكم ، وأن الاستقالة التى رفعها محمد محمود (باشا) إلى الملك لا محالة ستقبل ويعهد لمحمد (باشا) فى تأليف وزارة جديدة يشترك فيها الدكتور أحمد ماهر وأصحابه .

كان الوزراء الذين حضروا إلى وزارة الداخلية يتناولون الأحاديث همساً فى هذه الشئون انتظاراً لعودة محمد (باشا) من القصر . فلما عاد أنبأنا أنه تشرف بمقابلة الملك ورفع إليه استقالة الوزارة . فاستبقاها جلالة الملك عنده وطلب إلى مقامه الرفيع الانتظار حتى يرى رأيه فيها ويبت فى أمرها . وقد صمت الوزراء الحاضرون لدى سماع هذا النبأ ، ومال لطفى السيد (باشا) ، وكنت إلى جانبه ، فسألنى عما أفهم من هذا التصرف ، ولم أجد ما أجيب به عن سؤاله .

وبعد دقائق تركنا وزارة الداخلية وذهب كل منا إلى حيث شاء .

كان على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى هو صاحب المشورة على جلالة الملك فى مثل هذه المواقف . وكانت سياسته يومئذ تدعوه ليتجاوز المشورة إلى نوع من الاتصال المباشر بشئون الحكم . وكان محمد محمود (باشا) شديد البرم بهذا الاتصال . لكنه احتمله بصبر أثناء الحملة الانتخابية . فلما انتهت الانتخابات ظن محمد (باشا) أن النجاح الذى أحرزه فيها سينهى تدخل رئيس الديوان ، وسيرد الأمور إلى نصابها الدستورى الصحيح . فلما رفع استقالة الوزارة إلى الملك فاستبقاها ، وقر فى نفس محمد (باشا) أن لعلى ماهر (باشا) يداً فى الأمر ، وازداد اقتناعاً بأن أنباء الوزارة وما يجرى فى مجلس الوزراء كان يبلغ على ماهر (باشا) بجملته وتفصيله ، ويتيح له الفرصة ليتخذ مواقف لا تطيب بها نفس محمد (باشا) ولا تطمئن إليها .

وضاق صدر محمد (باشا) بالأمر لأنه كان يريد أن يتقدم بوزارته الجديدة إلى البرلمان يوم انعقاده وإلقاء خطاب العرش . مع ذلك مضت الأيام ولم يبت فى أمر الاستقالة ولا فى أمر الوزارة الجديدة . ووضع مجلس الوزراء خطاب العرش وأبلغ إلى القصر ولا يزال أمر الوزارة وبقاؤها أو تعديلها فى كفة الميزان .

وكان لا بد من انتخاب رئيس لمجلس النواب الجديد إثر الانتهاء من حفلة الافتتاح ومراسمها . وقد اتجه الرأى إلى ترشيح بهى الدين بركات (باشا) ، وزير المعارف ، لهذه الرياسة . واتفق محمد محمود (باشا) مع الدكتور أحمد ماهر على هذا الترشيح وعلى انتداب لطفى السيد (باشا) وزيراً للمعارف .

وأقيمت حفلة افتتاح البرلمان بأفخم مراسمها ، وألقى محمد محمود (باشا) خطاب العرش بإذن جلالة الملك ، وانتخب بهى الدين (باشا) رئيساً لمجلس النواب ، واستقالة الوزارة معلقة لا تزال .

ثم عهد جلالة الملك إلى محمد (باشا) أن يؤلف الوزارة الجديدة ، وقيل يومئذ إن جلالته أبدى رغبته ألا يكون فى الوزارة الجديدة وزراء دولة . وقدم محمد (باشا) كشفاً بأسماء الوزراء الذين اختارهم للتعاون معه فى وزارته البرلمانية . فاستبقى الملك هذا الكشف عنده كما استبقى استقالة الوزارة من قبل . ثم طلب إلى محمد (باشا) أن يقدم كشفاً جديداً فقدمه فاستبقى كذلك كما استبقى كشف ثالث وكشف رابع وكشف خامس . . ومحمد (باشا) يقدم هذه الكشوف واحداً بعد الآخر على مضض ، محاولاً ما استطاع ضبط نفسه والتحكم فى أعصابه .

ما السر فى هذا كله ؟ علمت أنها معركة بين رئيس الوزارة ورئيس الديوان . وقيل فى تعليل هذا الوضع إن محمد (باشا) لم يرشح كامل البندارى (باشا) وزير الصحة لعضوية الوزارة الجديدة بحجة أنه رجل على ماهر (باشا) ، وأنه ينقل إليه ما يجرى فى مجلس الوزراء ، وأن على (باشا) رأى فى عدم ترشيح البندارى (باشا) لهذا السبب ما يجرحه ويجرح الديوان ؛ فالديوان هو سند الوزارة ومن حقه أن يطلع على كل ما دق وجل من شئونها . ولم يكن محمد (باشا) ينكر أن يطلع الملك على ما يشاء من شئون الدولة ، لكنه كان يرى أن يكون رئيس الوزارة هو وحده الذى ينقل إلى جلالته مباشرة أو عن طريق الديوان ما يريد الوقوف عليه . أما أن يصطفى رئيس الديوان وزيراً من الوزراء ينقل إليه ما يجرى فى الوزارات

وفى مجلس الوزراء فذلك مظهر من مظاهر عدم الثقة برئيس الوزارة ، وهو بعد عمل لا يليق أن يقوم به وزير .

عرفت ذلك فرأيت الخلاف يجسم سببه فى غير موجب . فكامل البندارى (باشا) حر دستورى صادق الولاء لحزبه . وهو صديق محمد (باشا) ومحاميه ، وصديق أنا ومحامى كذلك . فإذا صح أنه نقل إلى على ماهر (باشا) شيئاً من أنباء الوزارة فلا شبهة فى أنه أجاب عن حسن قصد على أمور سأله رئيس الديوان عنها ، اقتناعاً منه بأن تعاون الوزارة والديوان يحقق من المصلحة ما لا يحققه اختلافهما . ولو أن رئيس الحزب نبهه ألا يتكلم مع رجال القصر إلا فى شئون وزارته لفعل . أما وهو حر دستورى صريح فلا محل لريبة فيه توجب استبعاده من الوزارة .

وقابلت محمد محمود (باشا) فى كلوب محمد على بحضور لطفى السيد (باشا) وشرحت له حجتى . وعاونى لطفى (باشا) على إقناع رئيس الحزب بأن أمر كامل (باشا) لا يصح أن يكون موجباً لخلاف يستطيع على ماهر (باشا) أن يستفيد منه إذا أدى الأمر إلى قطيعة . واقتنع محمد (باشا) وقدم كشفاً جديداً فيه اسم كامل البندارى (باشا) .

مع ذلك لم تحل الأزمة بتقديم هذا الكشف ، بل استبقى فى القصر كما استبقيت الكشوف الكثيرة التى سبقته . ليست مسألة البندارى (باشا) إذن هى العلة الحقيقية للمعركة القائمة بين الديوان ورئيس الوزارة ، وإنما هى علالة لأمر أكثر عمقاً . فلو أنها كانت العلة الحقيقية لقنع رئيس الديوان بنصره فيها ، ولتألفت الوزارة الجديدة يوم تقديم هذا الكشف الأخير .

ما هو السبب الحقيقى للأزمة إذن ؟ ترى هل أريد إحراج محمد (باشا) محمود حتى لا يؤلف الوزارة ؟ أو أريد إقناعه وإقناع غيره من الطامعين فى رياسة الوزارة بأنهم لا أمل لهم فى تحقيق مطمعهم إلا أن ينزلوا على إرادة القصر ، فإذا حرص أحدهم على أن تكون له إرادة إلى جانبه أو سياسة غير سياسته خاب أمله فى تحقيق مطمعه ووجب عليه أن ينزل على الإرادة ، أو ينزل عن هذا المطمع ؟

كان شم النسيم لذلك العام يوم الاثنين ٢٥ من شهر أبريل . وقد دعا بهى الدين بركات (باشا) رئيس الوزارة وسائر الوزراء لتناول طعام الغداء ذلك اليوم عنده ببساتين بركات . وعلمت عشية ذلك اليوم أن محمد محمود (باشا) دعى لمقابلة جلالة الملك بمزارعه بأنشاص فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم شم النسيم ، ثم أخبرنا بهى الدين

(باشا) أن (رفعة الباشا) سيجيء تواً من أنشاص إلى البساتين ، فالمسافة بينهما قصيرة لا تزيد على العشرين كيلومتراً .

وكنا جميعاً بالبساتين ظهر شم النسيم ننتظر قدوم رئيس الوزارة من أنشاص . ونتبادل الحديث فيما عسى أن تسفر عنه هذه المقابلة الملكية . وكانت الساعة الواحدة ولم يحضر رئيس الوزراء . ثم الواحدة والنصف ولم يحضر رئيس الوزراء . وظن بعض الزملاء أن يكون الملك قد استبقى محمد (باشا) ليتناول طعام الغداء على المائدة الملكية . فلما كنا حول الساعة الثانية أقبل محمد (باشا) ولا يدل محياه على غبطة أو ابتهاج . فلما استقر به المقام أنبأنا أن جلالة الملك كان معه اللطف كل اللطف ، وأنه كان قد أعد كشفاً جديداً اعتقد أنه ينال الموافقة ، فاستبقاه جلالة الملك عنده كما استبقى ما سبقه من كشوف . وآثر محمد (باشا) ألا يطول حديثنا فى هذا الأمر فانتقل بنا إلى حديث غيره ، ثم سرعان ما انتقلنا إلى غرفة الطعام .

كنت أتتبع هذه التطورات فى أمر استقالة الوزارة القائمة وتأليف الوزارة الجديدة بشغف مطمئن . فمنذ انتخب بهى الدين بركات (باشا) رئيساً لمجلس النواب خلا منصب وزير المعارف . وقد استدعانى محمد (باشا) يوماً ، وكان عنده لطفى السيد (باشا) ، وسألنى عن الوزارة التى أختارها فى التأليف الجديد . وأبديت رغبتى فى أن أتولى وزارة المعارف . ولطفى (باشا) وزير سابق للمعارف منذ وزارة محمد محمود (باشا) الأولى فى سنة ١٩٢٨ ، وهو يرغب فى أن يعود للمعارف من جديد . عند ذلك عرض على محمد (باشا) أن أكون وزيراً للداخلية ، وقال لطفى (باشا) :

– لقد عرفت من شئون وزارة الداخلية ، فى أثناء الحملة الانتخابية ، ما يعاونك على تقلد شئونها ، كما يعاونني سبق قيامى فى منصب وزير المعارف على العود لهذا المنصب .

وأجبت : أنا لا أستطيع أن أعارض رغبة أستاذى لطفى (باشا) . لكننى مع ذلك أطمع فى أن يدع لى وزارة المعارف ، فأنا أشعر بأننى أقدر على تولى أمورها منى على تولى أمور وزارة الداخلية ، وأن لطفى (باشا) أصلح منى لتولى شئون وزارة الداخلية لفضله ومكانته .

والحق أن تجربتى فى أثناء الحملة الانتخابية لم تكن لترغبنى فى منصب وزير الداخلية ؛ فهذه الوزارة تقتضى وزيرها فى مصر مظهراً ضخماً وعملاً لا شيء من الضخامة فيه . فهى أولا وقبل كل شيء وزارة المحافظة على الأمن والنظام ، أى وزارة البوليس والعمد والخفراء . ومطالب الناس فى شئون البوليس والعمد والخفراء لا حصر لها ، تقوم على تحرى

اعتبارات محلية لم أكن ضليعاً فيها يوماً من الأيام . هذا إلى أن الإصلاح فى وزارة الداخلية يقتضى فى نظرى قلب نظامها من أساسه . فأنا من أنصار اللامركزية إلى أبعد مدى . أنا أؤمن بأن الخير كل الخير فى أن تكون الإدارة المحلية والهيئات النيابية المحلية هى صاحبة الشأن فى أمور الإقليم كله . وكنت أشعر يومئذ بأن هذا الانقلاب فى النظام لا يتفق والتصور السائد فى أذهان أولى الأمر لطريقة الحكم . فإذا أنا توليت وزارة الداخلية ولم أستطع القيام بهذا الإصلاح كان شأنى فيها يكاد يقتصر على تصريف الأمور المتعلقة بالأمن والنظام ، أى بالبوليس والعمد والخفراء ورؤسائهم من رجال الإدارة . وهذه مهمة لم أضطلع ببحثها من قبل ، وهى على كل حال لا تروقنى .

تلطف أستاذى لطفى (باشا) فنزل لى عن وزارة المعارف وقبل هو أن يتولى وزارة الداخلية . فلما خلوت إلى محمد (باشا) محمود بعد ذلك طلبت إليه أن ييسر مهمتى إذا أنا توليت وزارة المعارف فينقل الأستاذ الدرويش (بك) ، السكرتير العام الذى عين بوزارة المعارف إبان وزارة الانتخابات ، إلى أية وزارة أخرى ، بعد أن أثار تعيينه فى هذا المنصب رجال التعليم لأنه ليس منهم . وذكر لى رفعته أنه سيتولى وزارة المالية فى الوزارة الجديدة وسينقل الدرويش (بك) إليها ، فذلك مكانه الطبيعى .

كنت أعرف إذن مركزى فى الوزارة الجديدة ، وكنت لذلك أتتبع تطورات الموقف الوزارى بشغف مطمئن . ولم أعن نفسى يومئذ بالتفكير فيما تدل عليه هذه التطورات من احتكاك بين القصر والوزارة ، ولا فى المعنى الذى ينطوى عليه هذا الاحتكاك ، مقتنعاً بأن مسألة كامل البندارى (باشا) هى مثار الخلاف كله ، غير ناظر إلى ما وراء ذلك حين أعيد اسم البندارى (باشا) إلى قائمة المرشحين فلم تنته المشكلة بذلك ، بل ظلت قائمة بعده أياماً ، وظلت تزعج خاطر محمد محمود (باشا) إزعاجاً كان يحاول ستره فتنم عليه ألفاظ تصدر عنه الحين بعد الحين ولا يستطيع حبسها .

وأخيراً انتهت الأزمة وقبلت استقالة الوزارة وألف محمد محمود (باشا) الوزارة الجديدة وأسندت إلى وزارة المعارف فيها ولم يكن البندارى (باشا) بين أعضائها . وأقسم أعضاء الوزارة الجديدة جميعاً اليمين بين يدى الملك بعد الظهر من يوم ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٨ .

وفى الصباح الباكر من غداة ذلك اليوم نشرت الصحف أمراً ملكياً بتعيين كامل

البندارى (باشا) وكيلا للديوان الملكى . وبإسناد هذا المنصب إليه انتقل من معسكر الوزارة إلى معسكر القصر ، ومن معسكر محمد محمود (باشا) إلى معسكر على ماهر (باشا) .

فلما مررت بمنزل البندارى (باشا) صبح السبت أترك له بطاقة تهنئة بمنصبه ، ألفيت على بابه عربة حمراء من عربات القصر تنتظرهلتنقله إلى مقره الجديد .

obeikandl.com